الحملة مستمرة منذ أربعة أشهر.. ومرفق المحروقات مضبوط في المحافظة مئة بالمئة

محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: ضبطنا محطات وقود مخالفة وتحويل أشخاص يبيعون المحروقات في السوق السوداء إلى القضاء

| محمد منار حميجو

كشف محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى أنه تم ضبط العديد من محطات الوقود المخالفة، منها محطات تبيع المحروقات بسعر مخالف للتسعيرة الرسمية وأخرى تقوم بتعبئات وهمية، وبالتالي تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها، مؤكداً أنه تم ضبط العديد من الأشخاص يبيعون المحروقات في السوق السوداء وتم تحويلهم إلى القضاء.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد أبو سعدى أن الحملة على المحطات المخالفة وضبط الأشخاص الذين يبيعون المحروقات في السوق السوداء مستمرة منذ أربعة أشهر، مشيراً إلى أن مرفق المحروقات في ريف دمشق مضبوط ١٠٠ بالمئة.

وفيما يتعلق بموضوع تركيب لـ«gps» للسرافيس أوضح أبو سعدى أن النسبة وصلت إلى ٦٠ بالمئة وأنه في نهاية العام سوف تصل إلى ١٠٠ بالمئة، وبالتالي هذا يضبط وسائط النقل بشكل كامل، لافتاً إلى أن مخصصات وسائل النقل في دمشق حالياً بقيت كما هي.

من جهته أكد عضو مجلس الشعب فيصل جمول أنه لا بد أن تكون هناك حلول جذرية لموضوع المواد المدعومة ومنها المشتقات النفطية، مبيناً أن الحل يكون بتحويل هذه المخصصات إلى دعم نقدي ودفع قيمتها للمواطنين، وهذا ما تحدثت به منذ عامين تحت قبة مجلس الشعب.

وأضاف: لاشك بأننا نعلم أن بلدنا يعيش حالة حرب منذ ١٢ سنة ويعاني من حصار اقتصادي جائر عليه ولكن لابد أن تكون هناك إجراءات حكومية كان من الواجب أن يتم اتخاذها بسرعة وأن تكون الحكومة متوقعة مثل هذا الوضع.

وأكد أنه لا بد من محاسبة من يسرق المحروقات وقوت المواطنين وهذا أمر واجب، معتبراً أن ما يهم المواطن هو تأمين المادة، مشيراً إلى أنه في ظل أزمة المحروقات هناك مشاف أصبحت تعاني من عجز في تأمين المحروقات، إضافة إلى معاناة بعض الجامعات وكذلك العديد من المصانع وغيرها من المؤسسات التي تعاني من نقص في المحروقات، وبالتالي لابد من إيجاد حلول جذرية لمحل المشكلة بشكل كامل.

ولفت إلى أن الكهرباء والمحروقات هما مصادر الإنتاج، وبالتالي في حال أصبح هناك نقص في هذين المصدرين سوف ينعكس ذلك سلباً على الإنتاج وهنا نصيح في مشكلة ثانية، مشيراً إلى أن نقص المحروقات يؤثر سلباً في وسائط النقل وغيرها من القطاعات التي من الممكن أن تتأثر.

وأشار إلى أن القوانين موجودة إلا أن هناك بعض المواد في هذه القوانين جائرة، ونتيجة ذلك يكون هناك ظلم لمواطنين بسبب عدم التطبيق الصحيح لها، ضارباً مثلاً أحياناً تتم مساواة الشخص الذي يبيع ربطة الخبز مع الذي يبيع طناً من الطحين، موضحاً: حتى إن المرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك يوجد فيه بعض الملاحظات.

وأضاف: لا شك بأننا لسنا مع الذين يتاجرون بقوت المواطنين وأنه يجب ملاحقتهم ومحاسبتهم وفق القانون لكن هنا في المقابل ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتأمين المادة للمواطنين وإيجاد الحلول الجذرية وتأمين المادة ولو بالحد الأدنى، ومن هذا المنطلق هناك مشكلة في إدارة الحرفيين لهذا الملف، وبالتالي كان على الحكومة أن تضع حلولاً إسعافية حتى لا نصل إلى مثل هذه المشكلة.

> عضو في مجلس الشعب لـ«الوطن»: هناك مشكلة في إدارة هذا الملف

السماح بالركوب «على الواقف» من القنيطرة إلى دمشق!!

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل: رحلة واحدة لباصات مجلس المدينة يوم السبت وسيَّرنا رحلة إسعافية

| القنيطرة - خالد خالد

اشتكى أبناء القنيطرة من الشلل شبه الكامل نظراً لغياب وسائل النقل الخاصة والعامة وانقطاع السبل بهم للوصول إلى أعمالهم ومنازلهم، وسط استياء كبير من الواقع وتحملهم أعباء مالية إضافية، متهمين المعنيين بالمحافظة بأنهم بعيدون كل البعد عن الواقع وإغلال واقع النقل يومي الجمعة والسبت، وعدم تسيير أكثر من باص من باصات مجلس مدينة القنيطرة لأن المخصصات لوسائل النقل لم يتم تخفيضها، كما ذكرت الجهات المعنية، موضحين أن أغلب السرافيس لم تعد تعمل ومن يحصل على المازوت يُباع بالسوق السوداء حيث وصل سعر الليتر إلى ١٠ آلاف ليرة.

ويأمل أبناء القنيطرة بزيادة عدد باصات النقل الداخلي على خط دمشق–القنيطرة لحل مشكلة النقل في ظل الظروف الراهنة لتخفيف الازدحام الحاصل في ظل نقص وسائل النقل وبهدف تأمين نقل المواطنين من القنيطرة إلى دمشق وريفها، وتسيير عدد أكبر من باصات الشركة الخاصة إلى دمشق بسبب الضغط الكبير على باصات النقل الداخلي التابعة لمجلس المدينة، إضافة إلى ضرورة وصول باصات مجلس مدينة القنيطرة إلى منطقة البرامكة جانب وكالة «سانا» بسبب نقص وسائل النقل، وذلك بعد قرار محافظة دمشق بمنع دخول الباصات الكبيرة إلى مركز المدينة من المحافظات الجنوبية كلها، علماً أنه كان هناك تجاوز لباصات النقل الداخلي التابعة لمجلس مدينة القنيطرة بالوصول إلى منطقة البرامكة، مع أن نهاية خطها المحدد هو مركز انطلاق السومرية.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل أسامة الخالد أوضح لـ«الوطن» أن الأزمة الحالية للنقل سببها نقص التوريدات وتخفيض مخصصات القنيطرة من مادة المحروقات، مؤكداً أن رحلات باصات مجلس مدينة القنيطرة تقتصر يوم السبت على رحلة واحدة فقط، ولكن بسبب الازدحام الكبير تم تسيير رحلة إسعافية ثانية لنقل أبناء المحافظة، كما تم إلزام السرافيس برحلة واحدة اليوم لتأمين المواطنين.

وأشار الخالد إلى إلزام الشركة الخاصة بتسيير أكثر من رحلة رغم تقليص عدد رحلاتها بسبب نقص مادة المحروقات، مع السماح لها بصعود الركاب (عالواقف) نتيجة الضغط والازدحام، آملاً بأن تكون هذه الفترة مؤقتة ويتم تأمين المحروقات اللازمة لتشغيل وسائل النقل العامة والخاصة، علماً أن مصلحة النقل كانت تتدخل وبشكل دائم وقت الذروة وعند الازدحام الكبير وتغيّب السرافيس عن الخط المحدد لها بتسيير باصات إضافية، حيث تعمل باصات المجلس طوال الأسبوع بطاقتها القصوى.

> إلزام السرافيس برحلة لتأمين المواطنين

تحذير وزارة التموين يعني أن بعض المنشآت مهددة بالإغلاق

اتحاد حرفيي اللاذقية يرد على «التموين»: بدلاً من التهديدات أمّنوا المحروقات

| اللاذقية – عبير سمير محمود

حذر رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو من تبعات «تحذير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمنشآت والفعاليات التي تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء وتطبيق المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١ عليها باعتبارها شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمواد النفطية، وفقاً للوزارة».

وقال برو لـ«الوطن»، إن هذا الإجراء الوزاري يعني أن المنشآت الصناعية والحرفية مهددة بالإغلاق مباشرة بسبب عدم قدرتها على شراء المحروقات من مازوت وبنزين وغاز، لاعتمادها على مصادرها الخاصة في تأمين هذه المواد والحفاظ على عجلة الإنتاج في ظل عدم قدرة الوزارة وغيرها من الجهات المعنية على تأمين هذه المواد للمنشآت.

وأردف بالقول: إن إجراء الوزارة يعبر عن عجزها في معرفة مصادر هذه المواد في السوق السوداء وفي حال كانت تعرف أنها مهربة فعليها التحرك مع الجمارك لقمعها وحل المشكلة لا ملاحقة المنشآت الحرفية التي تعمل لتأمين حاجة المواطن من المواد الغذائية في السوق من ألبان وأجبان وغيرها.

وأكد برو أن فرع الاتحاد سيتحرك ويخاطب الجهات المعنية في المحافظة لحماية الحرفيين من قرارات حماية المستهلك التي كما وصفها «بدها حلم الله».

وأشار رئيس فرع الاتحاد إلى أن معظم الحرفيين الذين يعملون بمنشآت ضمن المدينة لا يتم مدهم بالمحروقات المدعومة «الغاز تحديداً» وهم محرومون منها منذ صيف العام الماضي بسبب إجراءات الترخيص الإداري، علماً أن هؤلاء يعملون في مناطق شعبية ومناطق أبنية مخالفات منهم في الدعاتير والرمل الجنوبي والحمام ولا يستطيعون الترخيص إنما يعملون بموجب الشهادة الحرفية ومنهم محال حلويات وألبان وأجبان وفول وحمص وأكلات شعبية ومنشآت غذائية أخرى جميعها لا تحصل على الغاز أو المازوت بموجب البطاقة الحرفية بعد حصرها بالمرخصين، وهو الأمر الذي اضطرهم لشرائها من السوق السوداء ومصادرهم الخاصة وبأسعار مرتفعة ليستمروا بالعمل والإنتاج وتشغيل يد عاملة، وبهذا الإجراء التمويني يعني أنهم سيتوقفون عن العمل قطعاً لا مجال للكلام!

وشدد على ضرورة تأمين وزارة التموين للمواد النفطية بدلاً من ملاحقة أصحاب المهن الذين سيتحولون إلى عاطلين عن العمل بعد إغلاق منشآتهم في حال لم يتم تزويدهم بالمحروقات وربما تكون لديهم ردة فعل قوية تجاه الأمر، قائلاً: هل يريدون للمنشآت الإنتاجية أن تدلهم على مصدر هذه المحروقات علماً أنها منتشرة بوفرة على الطرقات العامة والكل يعرف مصدرها؟! عليهم البحث عنها ومعرفة النبع الحقيقي لا أن يلاحقوا الحرفي الذي يعمل و«شايل حالو» على حين هناك أناس تعمل ضد البلد!

من جهة ثانية، قال برو إن معظم المنشآت في المنطقة الصناعية أغلقت بنسبة ٩٠ بالمئة يوم السبت بسبب عدم قدرة العمال على الوصول إلى أماكن عملهم لعدم توافر وسائل نقل وعددها حوالى ٣٥٠٠ منشأة منهم ١٧٠٠ إصلاح سيارات و٥٠٠ في عمل البلوك والرخام، و٤٠٠ صناعات معدنية، والعديد من المنشآت الغذائية من سكاكر وأجبان وألبان ومواد أخرى، علماً أن معظمها غير مزودة بالطاقة الكهربائية إنما تعمل بوساطة مجموعات توليد مرخصة.

ورأى برو أن جميع الأعمال تقريباً توقفت في البلد بسبب نقص المحروقات والحركة باتت قليلة جداً ما يتطلب حلولاً حكومية من جميع الجهات المعنية على حد سواء.

وكانت قد أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الثاني من الشهر الجاري تحذيراً جاء فيه أن «كل منشأة أو فعالية تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء ولا تبلغ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن البائع تعتبر شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية ويطبق عليها المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٢١».

حركة السيارات في شوارع حماة خفيفة جداً

| حماة- محمد أحمد خبازي

تكاد تكون الحركة شبه معدومة في ساحة العاصي مركز حماة الرئيسي، وفي شوارعها الرئيسية، ولولا حركة خفيفة لعدد من السرافيس لكانت المدينة في حالة شللٍ شبه تام!

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن ندرة البنزين أدت إلى ضعف الحركة في الأسواق، وفي الشوارع الرئيسية، التي اختفت منها السيارات والدراجات النارية إلا فيما ندر! وأوضح عدد منهم أن أسواق ٨ آذار والمرابط والحاضر الكبير، كانت في أيام العطلة السبت وغيره، تغص بالمواطنين الذين يقصدونها لشراء حاجاتهم ولو بالحدود الدنيا، قبل بداية أسبوع الدوام الرسمي.

وكشف عدد من أصحاب السيارات أنهم قصدوها سيراً من أحياء غرب المشتل وطريق حلب وضاحية البعث والبياض، لعدم تمكنهم من شراء البنزين من السوق السوداء.

وبيّن العديد منهم أن الليتر وصل أمس إلى سقف الـ٢٠ ألف ليرة، في أسواق حماة السوداء المنتشرة في عدة مناطق من المدينة.

وأوضح مواطنون أن البنزين غير متوافر بالمحطات بموجب البطاقة الإلكترونية، ولكنه موجود وبكثرة في الزواريب والعديد من المحال وعلى الأرصفة.

ولفت بعضهم إلى أن الليتر كان يوم الخميس الماضي بـ١٤ ألف ليرة، وفي صباح الجمعة بيع بنحو ١٧ ألف ليرة، وأمس السبت بلغ سقف الـ٢٠ ألف ليرة!.

وذكر آخرون أنه كلما فقدَ البنزين في المحطات كلما ازداد توافره في السوق السوداء، ويباع كأنه في بورصة عالمية! وأشار عدد من أصحاب الدراجات النارية إلى أن باعة البنزين الحر يبيعونهم الليتر بألف ليرة « منية»!.

من جانبه، بيّنَ مصدر في فرع «محروقات» حماة لـ«الوطن»، أن مخصصات المحافظة من البنزين كانت يوم أمس السبت، نحو ١١ طلباً، ٩ منها وزع كل طلب منها مناصفة بين العديد من المحطات في حماة وسلمية ومعر شحور ومصياف وسلحب والغاب، لتغطية حاجة أكبر عدد من المواطنين بمناطق المحافظة.

كما تم توزيع طلبين كاملين لمحطتين بمركز المحافظة لكونها تضم أكبر عدد من السيارات. وأوضح أن مخصصات المحافظة من المازوت كانت ٨ طلبيات فقط، وزعت لمحطات في محردة وحماة والسقيلبية ومصياف وسلحب والخالدية والصبورة، وهي مخصصة للأفران والنقل والقطاع العام.

من جانبه، بيَّنَ مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن «حماية المستهلك» ضبطت خلال الأسبوع الماضي العديد من المتاجرين بالبنزين والمازوت، وصادرت الكميات وأدخلتها في أرصدة المحطات.

كما تم ضبط عدة محطات تتلاعب بالمخزون الإستراتيجي، وإغلاق نحو ٥ محطات ارتكبت مخالفات مسبقة بالمتاجرة بكميات كبيرة من البنزين والمازوت.

وأوضح أنه تم تغريم المخالفين بعشرات الملايين من الليرات وإحالة بعضهم إلى القضاء المختص موجوداً، بعد تنظيم الضبوط بحقهم أصولاً وفق المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١.

كلمة ونص

ميشيل خياط

استجابة خاطئة لنقل رديء

استجابت لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق لطلب شركات النقل الخاصة وأصحاب الميكروباصات، وعدلت تعرفة الركوب من ٢٠٠ل.س إلى ٣٠٠ل.س على الخطوط القصيرة و٤٠٠ ل.س على الخطوط الطويلة.

أليس مستغرباً أن باكورة إنجازات المكتب التنفيذي الجديد لمحافظة دمشق، زيادة الأعباء على المواطن السوري، بدلا من تخفيفها ولو مادياً وليس مالياً، كالتخفيف من الازدحام بإجراء –إبداعي– ملموس أو الارتقاء بمستوى النظافة، أو فتح الحدائق المقفلة.... الخ.

طلبت شركات النقل الخاصة وبعض أصحاب الميكروباصات زيادة الأجور فلبت المحافظة الطلب من دون أي شروط.

ثمة استسهال غير منطقي في الاستجابة لرغبات القطاع الخاص في زيادة الربح، يتجسد في عدم وجود دراسة دقيقة للأرباح الحقيقية لتشغيل الميكروباصات والباصات الخاصة، علماً أن الشائع في البلد أن بدل الاستثمار الشهري مرتفع جداً كدليل على الربح الوفير.

ولم يشترط المكتب التنفيذي الذي ضاعف أعباء النقل على ذوي الدخل المحدود، أي شروط جديدة على أصحاب الباصات مثل الاكتفاء بالعدد النظامي للركاب منعاً لازدحام غير إنساني داخل الباص، ولم يطلب من أصحاب الميكروباصات، تنجيد آلياتهم المهترئة المحتوية على نتوءات حديدية تجرح وتمزق الملابس في هذا الغلاء الفاحش. ثمة ميكروباصات على الحديدة، إلى جانب أن أغلبها متهالك استنفد عمره الفني والزمني.

كانت فرصة أن يربطوا الزيادة بالتطوير والتحسين وصولاً إلى تجديد أسطول عمره ٣٢ سنة، بل كان من الأفضل قبل الإقدام على زيادة أجور النقل، إنجاز إجراء، يحسن واقع النقل في العاصمة بالتعاون مع مجلس الوزراء للإسراع في صيانة مئة باص متوقف عن العمل، كان المجلس قد رصد ٣ مليارات ليرة لهذا العمل، منذ بداية العام الحالي من أموال لجنة الإعمار، وهو مبلغ زهيد جداً (ثمن ٣ أو ٤ سيارات فارهة)، وتستطيع محافظة دمشق مضاعفته بالتعاون مع أهل الخير عبر مزادات احتفالية، كانت شائعة قبل الحرب الضروس على سورية، ولربما بالطريقة ذاتها، يتم تأمين باصات جديدة، تحتاجها المدينة التي تعاني نقصاً حاداً في عدد الباصات يصل إلى ٣٠٠ باص على الأقل. والمجال مفتوح لإبداع طرق أخرى (تعتمد كمثال إيجابي يحتذى في المحافظات السورية جميعها)، للتخفيف من حدة الأزمة الطاحنة (المشهد مرعب والازدحام على وسائل النقل العامة مذهل)، ويتسبب في إزعاج حاد بشكل يومي يتراكم فوق أحاسيس بالضيق نتيجة الغلاء الرهيب بالمقارنة مع رواتب ذوي الدخل المحدود.

المسألة أكبر من زيادة أجور النقل ١٠٠ بالمئة وأكثر (إذ رجعت وبحدة أكبر قصة ما في ٥٠ ليرة، وخط الـ٤٠٠ بات بـ٥٠٠ لعدم وجود فراطة –١٠٠ليرة)، المسألة هي الرضوخ، لطرف من دون الأخذ بعين النظر مصلحة وظرف الطرف الآخر (الناس) ونرى ذلك في السماح بزيادة الأسعار وأجور الخدمات، مع ثبات الرواتب والأجور، من دون التدقيق جدياً عبر دراسات مبدائية بصحة ادعاءات طالب الزيادة الأول: التاجر أو الصناعي أو أصحاب شركات الخدمات أو أصحاب المهن الحرة، على حين أن هناك دراسات علمية موثقة وموثوقة عن احتياجات الأسرة السورية، وعن الراتب الشهري الذي تحتاج إليه، كي تقوى على الاستمرار والأداء المنتج لمصلحة الوطن والأسرة.

لا أرى الأفق مسدوداً أبداً، خذوا نسبة ضئيلة ممن تزيدون لهم، وأعطوها لمن باتوا معدمين على رواتب المئة ألف ليرة، والمثل يقول: الحمل على الجماعة خفيف.

كلنا بات يعرف حكايتنا مع نقص الموارد وكبر الأعباء، ولكننا جميعاً نتفق أنه لا مستحيل، وأنه يجب اتخاذ إجراءات إيجابية لحل الأزمات الكبرى ومنها النقل الداخلي ضمن المدن وإلى الريف، بالتفكير بحق الناس، هذا التفكير سيقود إلى إجراءات بسيطة تسهم في حل المشاكل الكبيرة.